دور الكليات الإنسانية في التنمية المعرفية

م.م.هـبة مـزعل خلـــف

جامعة بغداد– كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية

alahba_2004@yahoo.com

الملخص

يهدف البحث إلى وصف وتحليل وتشخيص دور الكليات الإنسانية العراقية في تلبية احتياجات سوق العمل او التنمية المعرفية، وفي نفس الإطار تهدف الورقة إلى التعرف على متطلبات التنمية والتحديات التي تواجهه هذا القطاع وصولاً الى اساليب التطوير المقترحة.

The role of humanities colleges in cognitive development

M.M.Heba Muzail Khalaf

University of Baghdad – Ibn Rushd College of Education for Humanities

alahba_2004@yahoo.com

ABSTRACT

The paper aims to describe, analyze and diagnose the role of Iraqi humanities colleges in meeting the needs of the labor market or knowledge development. In the same context, the paper aims to identify the development requirements and challenges facing this sector, leading to the proposed development methods.

المقدمة:

قد يكون هناك توافق بين مخرجات كليات التربية من الناحية الكمية، ولكن هل تحقق التوافق من الناحية النوعية؟ عليه يرمي هذه البحث التعرف على مدى تحقيق التوافق الكمي والنوعي بين مخرجات كليات التربية ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق. إن رفع مستويات مخرجات كليات التربية كما ونوعاً يتطلب تنمية وتطوير سياسات وأهداف مبنية على المعرفة الأدق لمكونات المجتمع وتوجهاته الثقافية ولاقتصادية والاجتماعية، وتوجهات التنمية فيه. (طعيمة،٢٠٠٤،ص٤٥)

وتؤكد الكثير من الدول على ضرورة إشراك القطاع الخاص في وضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات للتعليم العالي وإنشاء مؤسساته تعزز التعاون بين القطاعات المجتمعية المختلفة. إن إشراك القطاع

الحكومي والأهلي والخاص يسهم في تحديد احتياجات سوق العمل بشكل أدق، وكذلك حصر الخبرات و المهارات المطلوبة في الخريجين و ذلك لتضمينها في مناهج وبرامج الكليات والجامعات.

وتتناول هذه البحث موضوع تحقيق التوافق بين مخرجات كليات التربية ومتطلبات التنمية من طريق ثلاثة محاور أساسية تشتمل:

- **المحور الأول: التنمية و متطلباتها.**
- **المحور الثاني: مخرجات كليات التربية والتحديات التي تواجهه.**
- **المحور الثالث: مقترحات التطوير**

المحور الاول : التنمية ومتطلباتها

بداية لا بد لنا أن نعرف معنى التنمية بمفهومها الشامل، والفرق بينها وبين النمو والتطوير، وأثر هذه التنمية على الإنسان.

فمفهوم النمو(Growth) يعني الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب النمو كالزيادة في النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات إلى مجموع السكان. أما مصطلح التطوير فإنه محدود وغالبا ما يستخدم في العمل المؤسسي أو على نطاق مؤسسة الواحدة. والتنمية بمفاهيمها العامة المختلفة هي عبارة عن تغييرات شاملة ومتواصلة من حسن إلى أحسن للقوى البشرية والمادية على مختلف المستويات المعيشية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، تسير في اتجاه محدد لتحقيق غايات لأهداف مرسومة سابقا، وبهذا تكون التنمية عملية تغيير اجتماعي مقصود، تؤدي إلى ظهور تغييرات حتمية في الكثير من النظم السائدة في المجتمع ومنها النظم الاجتماعية والاقتصادية والسلوك الإنساني (العنسي، ١٩٩٤،ص٤١).

ويعتبر التعليم هو الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة. ولا تقتصر أهمية التعليم من منظور التنمية البشرية المستدامة على كونه يؤدي إلى تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته، فالتعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية وهو غاية في ذاته وإشباع يحتاج إليه البشر لتمكينهم من ممارسة حياتهم وأدوارهم الإنسانية المختلفة على نحو أفضل، والتعليم كذلك من العوامل المهمة لإزالة الفقر ومكافحته عن طريق منح الناس مهارات تزيد من قدرتهم على الكسب والحصول على فرص عمل أفضل. (خطاب ، ٢٠٠٥،ص٢١)

ويزود التعليم الإنسان بالقدرة على التواصل والانتماء الفعال للمجتمع ومقاومة التهميش والعزل، ويوفر له الثقافة الحقوقية التي تمكنه من المطالبة بحقوقه كاملة، كما أن الاستثمار في التعليم يمثل أحد مظاهر

تكوين وتراكم رأس المال البشري الذي يعتبر من ركائز الاستدامة في التنمية البشرية ومن أولويات التربية المستدامة في جميع مراحل التعليم: التربية للمواطنة، التربية البيئية والصحية والسكانية، التربية التقنية، التربية الإبداعية، التربية التعاونية، التربية والاقتصاد الرقمي.(مرعي،١٩٩٦،ص١٠)

المحور الثاني: مخرجات كليات التربية والتحديات التي تواجهه

إن واقع كليات التربية في العراق يأثر ويتأثر بواقع كليات التربية في المنطقة، ويواجه مشكلات وتحديات متقاربة، لكن هناك بعض الخصوصيات التي لابد من وضعها بعين الاعتبار. والجزء التالي يبحث في هذا الواقع بشكل مختصر من أجل تحليل الواقع في العراق.

يشير طعيمة (٢٠٠٤،ص٢٩٩)، إلى أن التقسيم الكلاسيكي لوظائف الجامعة الثلاث: البحث والتدريس وخدمة المجتمع لا يعطي لأحدها أفضلية على الآخرين، بل ينبغي أن يتساوى الاهتمام بها، وما تشهده هذه المؤسسة من تغليب لوظيفة التدريس على كلتا الوظيفتين هو نوع من الخلل في الوظائف قد لا يقتصر على الوظيفتين بل يمتد إلى وظيفة التدريس ذاتها.

يذكر (وير مايور) مدير عام اليونسكو أن الجامعة(**لو اكتفت بهذا الشطر من رسالتها، أي أن تكون مصنعا للشهادات، فإنها تكون قد أخلت بعملها الرئيسي، وبذلك تنقض دعائمها من الأساس ولا تلبث أن تسير في طريق التدهور والانحلال**)

وتعرف جودة التعليم الجامعي بالقدرة على جعله ملائماً من حيث دوره ومكانته في المجتمع، ومهامه التعليمية والبحثية والخدمية والإنتاجية، وعلاقته بالدولة والعالم، والتمويل العام وتفاعله مع مستويات التعليم انطلاقاً من حاجة الاقتصاديات الحديثة إلى خريجين قادرين على تطوير معارفهم باستمرار،والتحلي بصفات الباحثين وأصحاب العمل في سوق متغير باستمرار .(إبراهيم، ٢٠٠٧،ص٨٥)

يتم تقويم الأداء الجامعي من طريق قياس الكفاءة والفاعلية في مؤسسات التعليم الجامعي، إذ تتعلق الكفاءة في الجامعات والكليات بالعمليات وقدرتها على ضبطها وتطويرها، أما الفاعلية فتتعلق بنوع المخرجات التي تؤثر على العالم الخارجي. وينظر إلى الفاعلية بأنها مدى إدراك المؤسسات التعليمية لطبيعة العمليات والأنشطة الداخلية التي تحدد أداءها وعلاقتها مع بيئتها المحيطة، وكذلك قدرتها على السيطرة على العمليات وتوجيهها حسب المتغيرات الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها. وهناك جانبان لكفاءة مؤسسات التعليم العالي عامة:

- جانب الكفاءة الداخلية: وتتمثل في قدرتها على إعداد أكبر عدد من المخرجات نسبة إلى المدخلات مع ملاءمة نوعية المخرجات للمواصفات الموضوعة، وتوفير الموارد البشرية اللازمة للقيام بهذه الأعباء.

- جانب الكفاءة الخارجية: وتتمثل في قدرتها على تزويد المتخرجين بالمهارات والمؤهلات والخبرات التي تمكنهم من أداء المهمات الموكلة لهم في مواقع العمل بجدارة، وهذا يعني التوافق بين عمليات الإعداد وبين حاجات العمل من المهارات المطلوبة. (عبد الرحيم، ١٩٩٣م،ص٤٤)

ولقد بين تقرير المؤتمر التاسع لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي أسباب ضعف فاعلية منظومة التعليم العالي ، وقد لُخصت فيما يلي، (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،١٩٩٨،ص٤١ – ٤٥):

- أخطاء في أساليب القبول في كليات التربية، وفي تقييم الدارسين.
- التبعية للعالم الخارجي في الهموم البحثية، وفي الأمثلة والتطبيقات في المادة.
- تراجع مستوى الأساتذة والمدربين والمادة التعليمية.
- هيمنة الدولة والحكومة، مع ضعف توفر المحاسبية المجتمعية.
- ضعف التمويل والامكانات.
- تراجع في بعض مؤشرات تكافؤ الفرص أمام الدارسين، وتراجع استهداف التنافسية على المستوى العالمي.
- تدني مستوى الحرية الأكاديمية.
- ضعف في مستوى وجود عناصر مدخلات المنظومة.

وقد أظهرت دراسة عبد الحميد الميدانية (١٩٩٨) أبرز التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في العراق والوطن العربي عامة التي تتمثل في:

- تحدي العولمة والمنافسة العالمية. حيث أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي.

- تحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع.

- تحدي الثورة المعلوماتية وبما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها أثر كبير في تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب.

- سيطرة الثقافة الغربية، ويتطلب هذا التحدي ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، وتطوير محتوى مقررات الثقافة الوطنية لمواجهة الغزو الثقافي والفكري.

إن الحاجة إلى التخطيط تتطلب إدراك التغيير في التعليم الجامعي والعالي على المستوى العالمي في ضوء المحاور الأربعة التي ركز عليها (المدني، ٢٠٠٢):

أ- سياسات التوسع في التعليم: باعتبار أن التعليم مفتاح الحراك الاجتماعي، والفرصة الاقتصادية، والرفاهية، وتلبية حاجات الاقتصاد المتقدم، وتوفير مقومات عملية تحديث المجتمع.

ب- تحديث نظم الدراسة الجامعية وأساليبها: أثرت تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي بشكل جذري على نظم التدريس الجامعي وأساليبه؛ مما دفع الجامعات إلى مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعلم خاصة أساليب التعلم الذاتي، واهتمت بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس لتحسين فعالية الطالب والجامعة وكفايتهما.

ج- توجيه البحث العلمي بالجامعات لخدمة المجتمع: في ضوء التغيرات والتحولات العالمية تبذل الجامعات محاولات عديدة لربط البحث العلمي بقضايا المجتمع باعتبارها مؤسسات تساعد في عملية صنع القرارات، وتحليل السياسات، وتكوين اتجاهات لدى الطلاب والباحثين نحو البحث والقدرة على حل المشكلات باستخدام المعرفة المتاحة والقدرة على التعلم الذاتي وغيرها.

د- الاتجاه إلى جودة التعليم العالي: تبني الاتجاه بضرورة تقويم أداء الجامعات ووضع نظم للاعتماد لتحقيق الجودة والفاعلية في النظام الجامعي.

أما دراسة ناس وموسى (٢٠٠٤م) فقد أكدت على ضرورة ترشيد الإنفاق عن طريق خفض نسبة الموظفين الإداريين وغير المشتغلين في التدريس، وإعادة النظر في سياسة الإنفاق على الخدمات الطلابية. ولكن دراسة Shin & S. Milton (2004) ربطت التمويل بمستوى الأداء (Performance Budgeting and Funding)، بمعنى أن كليات التربية تحصل على التمويل بنسبة مرتفعة كلما تحسن أداؤها وتحسنت مخرجاتها، أي ربط التمويل بمستوى الأداء. ومن السبل المقترحة المتعلقة بالموازنة وترشيد الموارد المالية في مؤسسات التعليم العالي كما ورد في هذه الدراسة ما يلي:

- إجراء دورات تدريبية للعاملين في الميزانيات، وذلك لأن أغلب العاملين في التعليم الجامعي والعالي تكون خلفياتهم محدودة في الإدارة المالية.

- مراقبة الميزانية بشكل منتظم ومقنن طوال العام عن طريق مقارنة الدخل الفعلي والإنفاق بالنسبة إلى مختلف بنود الميزانية والتدخل الإداري عند حدوث فرق يمثل خلل بين الدخل الفعلي والإنفاق.

- نقل المسؤوليات والمساءلة المالية إلى الوحدات الفرعية وذلك تحت إشراف الإدارة المالية المركزية.

- العمل على تطوير الإدارة الجامعية، للتخلص من الأساليب الإدارية العقيمة أو توظيف التكنولوجيا الإدارية في التطوير.

وقد أصدر المؤتمر التاسع لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (٢٣) توصية تتعلق بتجويد التعليم العالي، منها (وثيقة التعليم العالي في الوطن العربي، ٢٠٠٣):

- دعوة الدول العربية إلى تكثيف الاستثمار الرشيد في التعليم العالي والبحث العلمي وتشجيع المبادرات الرامية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة، ودعوتها إلى العناية بالتعليم العالي التقني والمهني لإعداد أطر متخصصة ومؤهلة، تستجيب لمتطلبات مجتمع المعرفة.

- دعوة الدول العربية إلى التوسع في ربط الجامعات والمكتبات والمؤسسات البحثية العربية إلكترونياً، وتحقيق التواصل الفعال لها مع مثيلاتها، على المستويين الإقليمي والعالمي.

- دعوة الدول العربية إلى تشجيع قطاعات الإنتاج العربية على الاستثمار في البحث العلمي، عبر منحها حوافز ومزايا وتيسيرات تكفلها القوانين البحثية والنصوص التشريعية العربية. وتسويق المراكز البحثية العربية لقدراتها البحثية لخدمة الجهات الإنتاجية على المستوى العربي.

- دعوة الدول العربية إلى العمل على نشر استخدام الحاسوب والانترنيت، والمسارعة في تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في جميع مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

- الطلب إلى وزارات التعليم العالي اعتماد إتقان لغة أجنبية كشرط للالتحاق بالدراسات العليا في كافة الاختصاصات.

وتواجه كليات التربية تحديات ابرزها زيادة الطلب عليها من قبل الطلبة، والحاجة إلى مزيد من الموارد المالية والحاجة إلى مواكبة التطور المعرفي والتكنولوجي مع ضمان توفير تعليم ذي جودة عالية، سنجد أن هذا القطاع بحاجة إلى وضع الخطط اللازمة لتوظيف موارده وإمكانياته بالشكل الذي يضمن له تحقيق أهدافه. (بوجودة،٢٠٠٧،ص١٥٤)

المحور الثالث: مقترحات للتطوير

إن كليات التربية في العراق كغيرها من كليات التربية في الدول العربية والعالمية تهتم بالهدف المهم من أهداف التعليم العالي ألا وهو إعداد القوى البشرية، إلا أن ذلك في كثير من هذه المؤسسات يحكمه وجود التخصصات والهيئة التدريسية، وكثيرا ما تدلل النتائج على أن المخرجات في بعض التخصصات تفوق الحاجة الفعلية أو العكس. (عيسان،٢٠٠٥،ص٦٧)وهذا يجعل الاهتمام بربط إعداد الطلاب في التخصصات المختلفة بمتطلبات التنمية أمراً ضرورياً. وهذا يقود إلى ضرورة وجود ديناميكية مرنة في هذه المؤسسات وتطوير برامجها. إذ إنه في كثير من الأحيان لا يجد الخريج مكاناً له في الوظائف العامة أو الخاصة، وإن وجدها فقد تكون في غير تخصصه، وهنا يتضح الجهد والهدر. ومن التوصيات المقترحة للتطوير في هذا المجال ما يلي:

- تطوير محتويات البرامج التعليمية لتكون متوافقة لطبيعة الأهداف التي ينشدها المجتمع، ويفرضها الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية؛ وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق إعادة النظر في محتوى البرامج الحالية وتجديده ليتوافق مع ظروف ومعطيات العصر، ويتواءم مع ما فيه من مستجدات ومتغيرات، بحيث لا يتعارض مع ثوابت المجتمع ومبادئه. (Issan، ٢٠٠٦،p45)

- ساهمت مخرجات كليات التربية بلا ريب في بناء وظائف القطاع الحكومي وتأسيسها بشكل كبير. وقد آن الأوان لأن تشارك مخرجاته في توطين الوظائف الإدارية والفنية في القطاع الخاص ولن يتم له ذلك إلا الارتفاع بقدرات الخريجين التأهيلية والتدريبية. وملاءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل بهدف تحقيق مزيد من الربط والتلاحم بين قطاعي التعليم والعمل.

- التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي والجامعي بحاجة العمل في عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينهما، وذلك من طريق تدريب القوى البشرية بعد تأهيلها، ومن ثم تكامل الإعداد والتدريب كوظيفة رئيسة لكليات التربية في ظل مفهوم التربية المستمرة.

- تنفيذ عملية تقويم دورية لكليات التربية للتأكد من أن الأسس التي وضعت على أساسها الأهداف والاستراتيجيات والبرامج ما زالت تتواكب ومتطلبات التنمية والعمل على تحسين الأداء.

- الأخذ بمنهج إدارة الجودة الشاملة في إدارة كليات التربية ومن ثم تحقيق رفع كفاءة الأداء بهذه المؤسسات والقيام بوظائفها (إعداد القوى البشرية، البحث العلمي، التنشيط الثقافي والفكري العام) بصورة مرضية.

- التأكيد على التقييم المستمر للأداء من أجل رفع الإنتاجية على جميع المستويات.

- دعم التخصصات الحديثة التي تحقق التوافق بين التعليم وحاجات المجتمع ممثلا في قطاعات الأعمال والمؤسسات الإنتاجية، وتبني نظام تقديم برامج تعليمية مشتركة مع الجامعات المتميزة بالخارج من أجل منح درجات علمية مشتركة، وخاصة على مستوى الماجستير والدكتوراه مما يكفل الجودة والتميز.

- اختيار القيادات لكليات التربية تبعاً للتميز والقدرة على إدارة التغيير، وتوفير التدريب الكافي لها قبل تكليفها بإدارة هذه الكليات.

- التأكيد على أن كليات التربية ليس عملية خدمية ولكنه عملية إنتاجية، وأنه يعطي مخرجات إنتاجية لها مردود واضح على كافة مستويات الحياة العامة.

- وضع أطر مرجعية للجامعة/الكلية/قسم، لضمان التناسق وعدم التكرار في الأداء.

- تبني نموذج الجامعة المنتجة (Productive University). ويقصد به الجامعة التي تحقق وظائفها المتوقعة التي تتمثل في التعليم والبحث وخدمة المجتمع، التي تتكامل فيها هذه الوظائف لتحقيق الاهداف

المنشودة في ضوء أساليب ووسائل متعددة منها: التعليم المستمر والاستشارات والبحوث . (عشيبة، ٢٠٠١،ص ٥٣).

وقد طبقت كثير من دول العالم هذا النظام كمحاولة منها لتنمية الموارد البشرية وخاصة في مجال اعداد المدرسين والمعلمين .إن التحول إلى نظام الجامعة المنتجة للموارد البشرية والمسوقه للأنشطة الجامعية يتطلب توفر بعض الشروط والتي ذكراها (عبد الله والشال، ٢٠٠٦، ص، ١٩٣-٢٨١) ما ياتي:

- إذابة الفروق بين وظائف الجامعة (التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع)، والنظر إليها على أنها منظومة متكاملة تؤثر وتتأثر ببعضها حتى يمكن الانفتاح على المجتمع.
- إعادة النظر في عملية إعداد الطالب وتكوينه، بحيث تتكامل عملية الإعداد الشامل والمتخصص، وذلك بتقديم معارف وتطبيقات ترتبط بمجموعة من التخصصات وبالتخصص الدقيق الذي اختاره الطالب.
- فتح قنوات شرعية للاتصال بالمجتمع وذلك للوقوف على مشكلات وقضايا المجتمع سواء المرتبطة بالعمليات الإنتاجية أو العمليات الخدمية.
- فتح باب القبول في الجامعة المنتجة لنوعيات مختلفة من الطلاب، بالإضافة للطلاب العاديين وذلك لتلقي دورات تدريبية أو تعليمية، وذلك وفقاً للاتفاقات المبرمة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة.
- وجود مرونة وحرية في القوانين واللوائح المنظمة للعمل في كليات الجامعة المنتجة لكي تتواءم مع ما يطرأ على المجتمع من تغيرات تستدعي التدخل من قبل الجامعة المنتجة. (حمود،١٩٨٨،ص٩٦)

المصادر

- ابراهيم، عدنان بدري (٢٠٠٤م). "دور القرارات الإستراتيجية في إدارة التعليم الجامعي ، **مجلة البحث في التربية وعلم النفس**، جامعة المنيا: كلية التربية، مصر.
- بوجودة ، صوما ،(٢٠٠٧م) **تحديات التعليم و إعداد هيئة التدريس في الدول العربية وتأهيلهم** . دراسات وأبحاث المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم واحتياجات سوق العمل ، المنتدى العربي للتربية والتعليم ، عمان ، الأردن.
- حمود ، رفيقة ، (١٩٨٨ م) تكامل سياسات وبرامج تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناءها ، **سلسلة التعليم والتنمية في الوطن العربي** ، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية العدد (٢٧) ، الأردن.
- خطاب ، عبد الله محمد،(٢٠٠٥م) تعليم العلوم للجميع ، دار الميسرة ، اليرموك ، الاردن .
- طعيمة، رشدي أحمد (٢٠٠٤م). **التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير**. ط ١، القاهرة: دار الفكر العربي
- عبد الحميد، محمد سعيد (١٩٩٨م) " التعليم العالي في دول الخليج – واقعه ومشكلاته"" دراسة ميدانية ، **مجلة التربية والتنمية**، القاهرة: المكتب الإستشاري للخدمات التربوية.
- عبد الرحيم، منير محمود سليمان (١٩٩٣م). **الفاعلية التنظيمية للجامعات الرسمية في الأردن**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة اليرموك الأردن.
- عبد الله، عبد المنعم محمد والشال، محمود مصطفى محمود، (٢٠٠٦م). "تمويل التعليم الجامعي – واقعه وسبل تطويره في ضوء بعض الخبرات العالمية الحديثة". **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**، كلية التربية، جامعة حلوان.
- عشيبة، فتحي درويش (٢٠٠٦م). "الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعي دراسة تحليلية"، **مجلة التربية والتنمية**. الاردن.
- العنسي، سعود (١٩٩٤م). **التنمية والموارد البشرية في عمان**، ط: ١، سلطنة عمان، مسقط.
- عيسان، صالحة عبد الله يوسف ومحمود، ناريمان جمعة (٢٠٠٥م). "إعداد العلم في ضوء التنمية المستدامة – دراسة مقارنة لبعض الاتجاهات العالمية المعاصرة وإمكانية الإفادة منها في سلطنة عمان".

مجلــة التربيــة والتنميــة، س: ١٣، ع: ٣٣، يوليـو ٢٠٠٥م، القـاهرة: المكتـب الإستشـاري للخـدمات التربوية.

- المدني، غازي بن عبيد (٢٠٠٢م). **تطوير التعليم العالي كأحد روافد التنمية البشرية** ، ورقة علمية مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للتعليم في جامعة الدول العربية، الرياض.
- مرعي، توفيق واحمد بلقيس: **الميسر في علم النفس التربوي**، ط٢ ، مطبعة الفرقان للنشر والتوزيع، عمان،١٩٩٦.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (١٩٩٨م). "**نحو تطوير واقع تكوين المعلم في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتجارب العالمية**، وثيقة رقم (٥) – اجتماع عمداء كليات التربية ومسؤولي تدريب المعلمين أثناء الخدمة". قطر: الدوحة، ٢٧-١٩٩٨/٩/٣٠م.
- نـاس، السيد محمد وموسـى، سيد سالم (٢٠٠٤م). "مصـادر إضـافية لتمويل التعليم العالي في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة ". **مجلة كلية التربية** ، الزقازيق ، مصر .
- **وثيقة** المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي **مقدمة من المدير العام إلى المجلس**. دمشق للفترة من ٢١-٢٤ شوال ١٤٢٣هـ الموافق ١٥-١٨ ديسمبر ٢٠٠٣ تحت شعار "التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة".

- Issan, Salha Abdullah, (2006). **Education in the Arab Gulf States and The Sultanate Of Oman**. Sultanate of Oman: Sultan Qaboos University: Scientific Publication Board.
- Shin Jung- Cheo & Milton, S. (2004). "**The Effects of Performance Budgetng and Funding Programs on Graduation Rate in Public Four Year Colleges and Universities**". Education Policy Analysis Archives, No22 May, 2004.